

تفسير البحر المحيط

@ 360 @ ولا ينقص . وفيه أن يكون الكاتب فقيهاً عالماً بالشروط ، حتى يجيء مكتوبه معدلاً بالشرع ، وهو أمر للمتدائنين بتخير الكاتب ، وأن لا يستكتبوا إلاّ فقيهاً ديناً . . .

وقال ابن عطية : والباء متعلقة بقوله تعالى : وليكتب ، وليست متعلقة بكاتب ، لأنه كان يلزم أن لا يكتب وثيقة إلاّ العدل في نفسه ، وقد يكتبها الصبي والعبد والمتحوط إذا أقاموا فقهها ، أما أن المنتخبين لكتبها لا يجوز للولاة أن يتركوهم إلاّ عدولاً مرضيين ، وقيل : الباء زائدة ، أي فليكتب بينكم كاتب العدل . . .
وقال القفال في معنى { بِرَالْعَدْلِ } : أن يكون ما يكتبه متفقاً عليه بين أهل العلم ، لا يرفع إلى قاض فيجد سبيلاً إلى إبطاله بألفاظ لا يتسع فيها التأويل ، فيحتاج الحاكم إلى التوقف . . .

وقرأ الحسن : وليكتب ، بكسر لام الأمر ، والكسر الأصل . . .
{ يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ } نهى الكاتب عن الامتناع من الكتابة . و : كاتب ، نكرة في سياق النهي ، فتعم . وأن يكتب مفعول ، ولا يأب ، ومعنى : كما علمه ، أي : مثل ما علمه من كتابة الوثائق ، لا يبدل ولا يغير ، وفي ذلك حث على بذل جهده في مراعاة شروطه مما قد لا يعرفه المستكتب ، وفيه تنبيه على المنة بتعليمه إياه . . .

وقيل : المعنى كما أمره ، به من الحق ، فيكون : علم ، بمعنى : أعلم ، وقيل : المعنى كما فضله ، بالكتاب ، فتكون الكاف للتعليل ، أي : لأجل ما فضله ، فيكون كقوله { وَأَوْحَيْنَا كَمَا أَوْحَيْنَا لِلَّهِ } أي : لأجل إحسانه إليك . والظاهر تعلق الكاف بقوله : أن يكتب ، وقيل : تم الكلام عند قوله : أن يكتب ، وتعلق الكاف بقوله : فليكتب ، وهو قلق لأجل الفاء ، ولأجل أنه لو كان متعلقاً بقوله : فليكتب ، لكان النظم : فليكتب كما علمه ، ولا يحتاج إلى تقديم ما هو متأخر في المعنى . . .

وقال ابن عطية : ويحتمل أن يكون : كما ، متعلقاً بما في قوله : ولا يأب ، أي : كما أنعم الله عليه بعلم الكتابة فلا يأب هو ، وليفضل كما أفضل عليه . انتهى . وهو خلاف الظاهر . وتكون الكاف في هذا القول للتعليل ، وإذا كان متعلقاً بقوله : أن يكتب ، كان قوله : ولا يأب ، نهياً عن الامتناع من الكتابة المقيدة ، ثم أمر بتلك الكتابة ، لا يعدل عنها ، أمر توكيد . وإذا كان متعلقاً بقوله : فليكتب ، كان ذلك نهياً عن الامتناع من الكتابة

على الإطلاق ، ثم أمر بالكتابة المقيدة . .

وقال الربيع ، والضحاك : ولا يَأْب ، منسوخ بقوله : { وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ } . .

{ فَلَا يَكْتُوبُ وَلَا يُدْمِلُ الْبُذَيَّ عَلَيْهِ الْحَقُّ } أي : فليكتب الكاتب ، وليملل من وجب عليه الحق ، لأنه هو المشهود عليه بأن الدين في ذمته ، والمستوثق منه بالكتابة . .

{ وَلَا يَتَّقِ اللَّهَ رِبِّيُّهُ } ، فيما يمليه ويقربه ، وجمع بين اسم الذات وهو : ا ، وبين هذا الوصف الذي هو : الرب ، وإن كان اسم الذات منطوقاً على جميع الأوصاف . ليذكره تعالى كونه مربياً له ، مصلحاً لأمره ، باسطاً عليه نعمه . وقدم لفظ : ا ، لأن مراقبته من جهة العبودية والألوهية أسبق من جهة النعم . .

{ وَلَا يَبْخَسُ مِنْهُ شَيْئاً } أي : لا ينقص بالمخادعة أو المدافعة ، والمأمور بالإملال هو المالك لنفسه . وفك المضاعفين في قوله : وليملل ، لغة الحجاز ، وذلك في ماسكن آخره بجزم ، نحو ، هذا ، أو وقف نحو : أملل ، ولا يفك في رفع ولا نصب وقرء : شيئاً ، بالتشديد . .

{ فَإِنْ كَانَ الْبُذَيَّ عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا } قال مجاهد ، وابن جبير : هو الجاهل بالأمور والإملاء . وقال الحسن : الصبي والمرأة ، وقال الضحاك ، والسدي : الصغير . وضعف هذا لأنه قد يصدق السفيه على الكبير ، وذكر القاضي أبو يعلى : أنه المبذر . وقال الشافعي : المبذر لماله المفسد لدينه وروي عن السدي : أنه الأحمق ، وقيل : الذي